

ملخص محاضرة حول معيار المحاسبة الدولي IAS1 "عرض القوائم المالية" وIFRS1 "تبني المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة"

أولاً: معيار المحاسبة الدولي IAS1 "عرض القوائم المالية"

هدف المعيار

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (1) إلى وصف أسس عرض القوائم المالية المعدة للاستخدام العام وذلك بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال. وحتى تكون هذه القوائم ذات جودة عالية يجب أن تحتوي على معلومات وبيانات ملائمة وذات مصداقية وموثوقية. وبناءً عليه فإن الأهداف الرئيسية للمعيار تتلخص في ما يلي:

- تحديد الأسس الواجب إتباعها لعرض القوائم المالية ذات الغرض العام.
- التأكيد على توفر خاصية المقارنة بين القوائم المالية لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال.
- تحديد الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية، وتحديد الحد الأدنى من البيانات الواجب نشرها في القوائم المالية.
- لم يحدد المعيار التفاصيل الخاصة بالاعتراف والقياس والإفصاح عن عمليات دقيقة ومحددة بل ترك الأمر للمعايير الأخرى.

أما فيما يتعلق بمتطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح عن عمليات دقيقة ومحددة فقد تم تركها للمعايير الأخرى ذات العلاقة. حيث يحدد المعيار الدولي رقم (1) المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية.

نطاق المعيار

- يغطي IAS1 المحتويات والشكل الذي يجب أن تعرض به القوائم المالية ذات الغرض العام والتي يتم إعدادها وعرضها طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS)

- يقصد بالقوائم المالية ذات الغرض العام تلك القوائم التي تخدم مستخدمو القوائم المالية الذين لا يملكون السلطة أو التأثير في الحصول على بيانات أو قوائم تلبي حاجاتهم الخاصة من المعلومات.

وبالتالي فإن المعيار لا ينطبق على ما يلي:

- القوائم المالية ذات الغرض الخاص والتي قد تحتاجها إدارة المنشأة أو أية جهات أخرى من المنشأة (القوائم المالية المرحلية المختصرة).
- المنشآت التي ليس لها حقوق ملكية مثل الصناديق المشتركة والمنشآت التعاونية إلا إذا تم تعديل عرض حصص الأعضاء أو المشاركين فيها.
- المنشآت الحكومية والخاصة غير الهادفة للربح حيث لا تنطبق عليها الكثير من المفاهيم الواردة في القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح، ويمكن أن ينطبق المعيار إذا تم تعديل بعض المفاهيم والمسميات الواردة فيه لتلائم تلك المنشآت.

الغرض من القوائم المالية

إن الهدف من القوائم المالية ذات الغرض العام هو توفير بيانات مالية عن المركز المالي للمنشأة وعن نتيجة أعمالها والتدفق النقدي لديها، بحيث تكون هذه البيانات التي تحتويها القوائم المالية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لشريحة عريضة من مستخدمي القوائم المالية.

والقوائم المالية هي عرض هيكلية للمركز المالي للمنشأة وأدائها خلال فترة معينة. وتهدف إلى توفير معلومات حول نتيجة أداء المنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية بحيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي تلك القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

لتحقيق هذا الهدف يجب أن تتضمن القوائم المالية معلومات حول:

- Assets	- الأصول
- Liabilities	- الإلتزامات/ الخصوم
- Equity	- حقوق الملكية
-Income and Expenses, Including	- الدخل والمصاريف بما في ذلك المكاسب

Gains and Losses	والخسائر
- Other Changes in Equity	- التغيرات الأخرى في حقوق الملكية
- Cash Flows	- التدفقات النقدية

بالإضافة إلى البيانات أعلاه يطلب من الشركة توفير الملاحظات والإيضاحات التفسيرية والسياسات المحاسبية التي من شأنها أن تساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وتوقيتها ودرجة التأكد من تحققها.

مكونات القوائم المالية

حسب المعيار يجب ان تتضمن المجموعة الكاملة من القوائم المالية ما يلي:

- قائمة المركز المالي Statement of Financial Position وتتضمن أصول المنشأة وإلتزاماتها وحقوق الملكية في تاريخ معين.
- قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر Statement of Profit or Loss and other Comprehensive Income للفترة المالية.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية Statement of Changes in Equity للفترة المالية.
- قائمة التدفقات النقدية Statement of Cash Flows للفترة المالية.
- الايضاحات وتشمل ملخص السياسات المحاسبية الهامة والايضاحات التوضيحية الأخرى.

الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية

أورد المعيار ثمانية اعتبارات لعرض القوائم المالية وتشمل مايلي:

- 1 -العرض العادل والامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية:
- 2 -فرض استمرارية المنشأة:
- 3 -أساس الاستحقاق المحاسبي:
- 4 -الاتساق في العرض :
- 5 -الأهمية النسبية:

6 -التفاصيل:

7 -المعلومات المقارنة:

8 -تكرار إعداد التقارير:

هيكل ومحتوى القوائم المالية بشكل عام

للمعيار إفصاحات معينة في صلب القوائم المالية وافصاحات أخرى في الملاحق. فيجب أن تحتوي كل قائمة مالية من القوائم الرئيسية على المعلومات التالية:

-إسم(عنوان) القائمة

- إسم المنشأة المعدة للقائمة

- ما إذا كانت القائمة للمشروع لوحدة أم لمجموعة مشاريع(قوائم موحدة)

-الفترة الزمنية التي تغطيها القائمة

- العملة المستخدمة في عرض القوائم

- مستوى تجميع أو اختصار القيمة في القوائم المالية(الأرقام بالآلاف الدنانير أو بمئات الآلاف...).

التوقيت المناسب لنشر القوائم المالية

يعتبر الإسراع في نشر القوائم المالية وعدم التأخير من المتطلبات الهامة لتوفير البيانات والمعلومات للمستخدمين لها، حيث تقل منفعة القوائم المالية كلما تأخر نشرها وطالت فترة توفيرها لمستخدميها. فقد أوجب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ضرورة قيام المنشأة بنشر قوائمها المالية خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية، ولا يعتبر تعقيد عمليات بعض المنشآت مبررا لها لتأخير إصدار قوائمها المالية. كما أشار المعيار إلى أن العديد من التشريعات المحلية في معظم الدول تحدد تاريخ محدد تلتزم به المنشآت لإعداد ونشر قوائمها المالية.

ثانياً: معيار التقارير المالية الدولية (IFRS 1) "تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة"

في يومنا هذا ومع التطور المستمر في عالم المال والأعمال، تتجه العديد من الشركات وفي إطار سعيها نحو التوسع والازدهار إلى تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كونها الأداة الرئيسية التي تمكنها من تحقيق الشفافية لبياناتها المالية وتمنح المستثمرين صورة واضحة عن تقاريرها المالية.

فإذا كنت تعتمد على المعايير المحاسبية المقبولة عموماً في إعداد بياناتك المالية وترغب بالانتقال إلى المعايير الدولية، فإن هناك مجموعة واسعة من المتطلبات التي يتعين عليك تلبيتها، يتعلق ذلك أولاً وقبل أي شيء بتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. (IFRS 1)

معياري تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى

IFRS 1 وهو تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى ويتم تطبيقه من قبل الشركات أثناء إعدادها لبياناتها المالية للمرة الأولى وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

طوّر هذا المعيار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لمساعدة الشركات على التحول إلى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتوفير تسهيلات من شأنها أن تجعل اعتمادها للمرة الأولى فعالاً من ناحية التكلفة، بالإضافة إلى توفيره مجموعة واسعة من الإرشادات لمعالجة صعوبة التحول إلى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

متى يتم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى (IFRS 1)

يُطلب من الشركات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 عند إعدادها لبياناتها المالية للمرة الأولى وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بما في ذلك التحول من تطبيق المعايير المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، بحيث تكون بياناتها المالية وفق ذلك تتضمن بيان صريح غير متحفظ للامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 1)

يرتكز المبدأ الأساسي لتبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS1) على التطبيق الكامل وبأثر رجعي لجميع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي تكون سارية اعتباراً من تاريخ الميزانية العمومية الختامية أو تاريخ الإبلاغ للمرة الأولى عن البيانات المالية المُعدة وفق المعايير الدولية .

على الرغم من ذلك، فإن هناك مجموعة واسعة من الإعفاءات الاختيارية والاستثناءات الإلزامية التي تقرها أحكام تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى (IFRS1) والتي من شأنها مساعدة الشركات على معالجة الصعوبات التي تعترضها في إطار تطبيقها الكامل للمعايير الدولية بأثر رجعي وتخفف من الأعباء الملقاة عليها.

ماهي متطلبات تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 1)

يوجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى على الشركات الامتثال للمتطلبات الآتية :

- التعرف على القوائم المالية الأولى وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .
- إعداد الميزانية العمومية الافتتاحية في تاريخ التحول إلى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- اختيار السياسات المحاسبية التي تتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية السارية في نهاية فترة التقارير المالية الأولى وتطبيق هذه السياسات بأثر رجعي على جميع الفترات ذات الصلة بالبيانات المالية الأولى للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .
- تطبيق الاستثناءات الإلزامية بأثر رجعي على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .
- الأخذ في عين الاعتبار ما يمكن تطبيقه من إعفاءات اختيارية وتطبيقها بأثر رجعي أيضاً .
- تقديم إفصاح واضح عن آلية التحول إلى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بما في ذلك تسويات حقوق الملكية وإجمالي الدخل نتيجة الانتقال من المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

الاستثناءات الإلزامية على التطبيق بأثر رجعي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

يحدد IFRS1 بعض المجالات التي يُحظر فيها تطبيق المعايير الدولية بأثر رجعي ، ينطبق ذلك على الجوانب الآتية:

- استخدام التقديرات.
- تصنيف وقياس الأصول المالية وانخفاض قيمتها.
- المحاسبة عن الحصص غير المسيطرة.
- الأصول المصنفة على أنها أصول محتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة.
- محاسبة عقود التأمين متى تم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17.

على الرغم من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى لمجموعة واسعة من الاستثناءات فيما يتعلق بتبني المعايير الدولية بأثر رجعي، فإن هناك مجموعة متنوعة من الإعفاءات الاختيارية التي تقلل من عبء امتثال الشركات لمتطلبات تبني المعايير الدولية ، خاصةً فيما يتعلق بالمجالات التي يكون من الصعب فيها الحصول على المعلومات اللازمة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بأثر رجعي، ينطبق ذلك مثلاً على اندماج الأعمال وعلى أصول والتزامات الشركات التابعة والمشاريع المشتركة.

متطلبات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الميزانية العمومية الافتتاحية

يُعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الميزانية العمومية الافتتاحية نقطة البدء في كافة العمليات المحاسبية اللاحقة التي سيتم إعدادها بما يتوافق مع المعايير الدولية، لأجل ذلك فإن هناك مجموعة من المتطلبات التي لا بد للشركات من مراعاتها في إعدادها لميزانيتها العمومية الافتتاحية على النحو الآتي:

- تضمين جميع الأصول والالتزامات التي تتطلبها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- استبعاد أي أصول أو التزامات لا تسمح بها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- تصنيف كافة الأصول والالتزامات بما يتوافق مع المعايير الدولية.

- قياس كافة البنود وفقاً للمعايير الدولية وإعدادها وعرضها ضمن البيانات المالية الأولى للشركة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.